التجريم غير المباشر فى القانون الجنائى: الحدود الحقيقية للعقاب الجنائى*

بسنت أيمن حافظ**

"**عرض كتاب**"

مقدمة

يقع هذا الكتاب ضمن تخصص فلسفة القانون الجنائى والتجريم وتتعلق الإشكالية الأساسية التى يتناولها بفكرة التعارض بين مفهوم الحرية والأمن فى المجتمعات الليبرالية، فهناك حالة من الجدل الدائم والمنتشر بصفة خاصة فى الغرب منذ أواخر القرن العشرين.

ومما لا شك فيه أن منع الجريمة وأنواع السلوك المؤدية إليها أو ما يطلق عليها السلوكيات المعادية للمجتمع حق مكفول للدول، الأمر الذى دعا إلى انتشار عدد من التدابير والتدخلات الوقائية فى نصوص القانون الجنائى لهذه الدول مثل الولايات المتحدة واستراليا وإن كان التركيز فى هذا الكتاب انصب على الوضع فى إنجلترا وويلز.

ويقع هذا الكتاب فى **سبعة فصول** يعرض الفصل الأول منها لمجموعة من المفاهيم الخاصة بنطاق الدراسة، بينما يتناول الفصل الثانى إشكالية التجريم غير المباشر وكيفية التعامل معها وذلك لأن إحدى الوظائف الرئيسة للقانون الجنائى هى إعلان القيم التى يقوم عليها المجتمع من خلال تجريم نوع معين من السلوك فيعلن المشرع أن الخطأ المحظور يقوض إحدى القيم الأساسية للمجتمع مثل مبدأ المساواة وبالتالى يجب إدانتها. ومن خلال هذه العملية يسعى المجلس التشريعى إلى تثقيف أفراد الجمهور حول القيم التى يقوم عليها المجتمع ولتحقيق ذلك يجب التمييز بوضوح بين التجريم وبين عملية الحفاظ على أشكال التنظيم الاجتماعى. وفى واقع الأمر فإن حالات التجريم غير المباشر تقوض هذا التمييز الواضح، ومن المرجح أن تضعف الرسالة الأخلاقية المنقولة من خلال التجريم المباشر، ولمنع ذلك هناك احتياج لتحديد ومعالجة حالات التجريم غير المباشر، وكان هذا الهدف الرئيس من الفصل الثالث وهو صياغة تعريف عملى للتجريم الذى سيوضح ما إذا كان تنفيذ الأوامر الوقائية الصادرة عن المحكمة قد

---

*Demetriou, Indirect Criminalisation The True Limits of Criminal Punishment, HART PUBLISHING, 2023.

** مدرس القانون المساعد، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

أدت بالفعل إلى تجريم غير مباشر لبعض أنواع السلوك المعادى للمجتمع، فمثلًا فى قضية إنجل ضد هولندا، صاغت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (ECtHR) مبدأ مناهضة التخريب والانقلابات السياسية كوسيلة لتحديد الحالات المحتملة للتجريم غير المباشر.

والواقع أن تنفيذ بعض القواعد القانونية المصنفة بموجب التشريع المحلى على أنها غير جنائية يمكن أن يؤدى إلى فرض عقوبة جنائية بشكل غير مباشر على الرغم من أن صياغة عقيدة مناهضة التخريب كانت خطوة فى الاتجاه الصحيح، فقد قيل إن التفسير الضيق للحرية الذى تم اعتماده جنبًا إلى جنب مع الاهتمام بنوايا المشرع يجعل هذا المبدأ جامدًا للغاية فى تطبيقه.

ولهذا السبب يتناول الفصل الثالث صياغة تعريفًا عمليًا جديدًا للتجريم يحدد ويفصل الظروف التى بموجبها سيشكل تنفيذ قاعدة قانونية شكلًا من أشكال التجريم عن الأمور المركزية لهذا التعريف العملى والنظر إلى ما وراء التصنيف الرسمى للقواعد القانونية والتحقيق فيما إذا كانت تعمل كإجراءات جنائية بالنظر للواقع العملى.

وينتقل الفصل الرابع لفحص الإطار القانونى الحالى بشأن السلوك المعادى للمجتمع بمزيد من التفصيل وتأثير تعديلات ٢٠١٤ على القانون فى هذا السياق، ويهدف هذا التحليل إلى أمرين الأول هو تقديم وصف أكثر تفصيلًا للأحكام القانونية ذات الصلة ويضع الأسس للتقييم التجريبى والنظرى للإطار القانونى المتعلق بالسلوك المعادى للمجتمع، والثانى هو توضيح أنه على الرغم من تعديلات عام ٢٠١٤ التى تم من خلالها إلغاء الأوامر القسرية ضد السلوك المعادى للمجتمع واستبدال أمر قضائى مدنى بها ولكن لا يزال من الضرورى التحقيق فى كيفية استخدام هذا الإجراء فى الممارسة العملية. ويرجع ذلك إلى التأثير المحتمل الذى يمكن أن يحدثه إصدار الأمر الردعى على من يستخدم ضدهم، ثم يفحص الفصل عن كثب الأمر الردعى بالإشارة إلى التعريف العملى للتجريم الوارد فى الفصل الثالث. والغرض من هذا التقييم هو توضيح كيف يمكن أن يؤدى تنفيذ هذا الأمر إلى التجريم غير المباشر لأنواع معينة من السلوك.

أما الفصل الخامس فهو يستعرض المجموعة الأولى من نتائج الدراسة التجريبية التى أجريت مع الممارسين المحليين وضباط الشرطة فى الموقعين قيد التحقيق. والنتائج المعروضة فى هذا الفصل تتعلق بكيف يتم وضع مفهوم السلوك المعادى للمجتمع على المستوى المحلى

من قبل المشاركين فى البحث وما مدى تأثير تعديلات ٢٠١٤ على التطبيق العملى لإدارة السلوكيات المعادية للمجتمع حيث يسلط الفصل الضوء على أنه رغم التعريف الواسع وغير المحكم للسلوكيات المعادية للمجتمع فى القسم الثانى من قانون ٢٠١٤. فلقد قرر وكلاء التنفيذ المحليين لتصنيف شخص ما أنه مرتكب لسلوك معادٍ للمجتمع يتطلب توافر عدد من العوامل التى تؤدى إلى تضييق نطاق القانون بشكل كبير؛ من أهمها توافر الموارد.

ويقدم الفصل السادس المجموعة الثانية من نتائج هذه التجربة حيث ركز على الإجراءات التى يتبعها وكلاء التنفيذ المحلى بعد أن يتم إخطارهم بحادث محتمل لهذا النوع من السلوك بناء على البيانات التى يتم جمعها يتضح أن كلا الموقعين المنفذين للتجربة قد طبقا النظام الهرمى والذى يشبه نموذج أيريس وبريثويت للتنظيم المتجاوب فى موضع التمكين فى تصعيد رد فعلهم إذا لم يغير الجانى من سلوكه. ويسعى وكلاء الإنفاذ المحلى لتحقيق توازن عادل بين الحاجة إلى معالجة الأسباب الكامنة وراء سلوك الجناة وضرورة منع الجريمة السلوكيات المعادية للمجتمع فى مناطقهم يسلط الضوء على جدل مهم ناتج عن التعارض بين الحرية وبين ومنع الجريمة الذى يتسبب فيه بشكل رئيس انتشار الإجراءات الوقائية المدنية. وعلى الرغم من الادعاء يكون تنفيذ الأمر الردعى نادرًا ما يصل إلى شكل من التجريم غير المباشر فإن تنفيذ الإجراءات المعمول بها على المستوى المحلى والتى تنجح فى تقييد ما هو غير ذلك يمكن اعتباره تمهيدا لنشأة قاعدة قانونية بعيدة المدى.

وتوصلت نتائج الدراسة التجريبية التى اعتمد عليها هذا الكتاب والمعروضة فى الفصل السابع إلى ضرورة تسليط الضوء على الحاجة إلى الانتباه إلى حالات التجريم غير المباشر والوقوف على نطاق أوسع للمضامين الفلسفية حول الموضوع بغية المساهمة فى المجال الأكاديمى لمؤلفات التجريم والعقاب كما أكدت النتائج ضرورة إبراز الحاجة إلى اتخاذ تدابير إضافية من أجل منع التجريم غير المباشر لأنواع معينة من السلوك من خلال تنفيذ أدوات وصلاحيات محددة.

وفيما يلى عرض أكثر تفصيلًا لفحوى كل فصل من فصول الكتاب:

الفصل الثانى: **مشكلة التجريم غير المباشر**:

رغم الإشارة فى بداية الفصل الأول إلى أن منع الجريمة والنتائج غير المرغوب فيها الأخرى التى يمكن أن تقوض أمن المواطنين هو هدف الدول الليبرالية وتبذل جهدًا كبيرًا لتحقيقه، ولكن

تم التأكيد أيضًا على ضرورة الانتباه إلى كيف يتم تنفيذ ذلك وبأية تكلفة، فتجب مراعاة ذلك، فمن المثير للقلق وجود بعض الأدوات القانونية التى تقع رسميًا خارج نطاق القانون الجنائى لتحقيق ما يسمى التجريم غير المباشر وفى مقدمتها الأمر الردعى الأول من قانون السلوك المعادى للمجتمع والجريمة والشرطة لعام ٢٠١٤.

ولقد تناول هذا الجزء بالشرح سبب أهمية التجريم غير المباشر وزيادة إشكالية انتشار التدابير الوقائية المدنية فى السنوات الأخيرة بشكل خاص، حيث تم الإشارة إلى أن التجريم غير المباشر يمثل إشكالية أخلاقية لكونه يعد تهديدًا للحرية والاستقلالية الفردية من خلال السماح بتوسيع شبكة الرقابة الاجتماعية لتشمل المجال الخاص ولأنه يسمح بفرض عقوبة جنائية فى غياب (على الأقل بعض) تدابير الحماية الإجرائية المعززة فضلًا عن كونه يقوض التمييز المعيارى بين القانون الجنائى وأشكال التنظيم الاجتماعى الأخرى التى تستخدمها الدولة، وكذلك لعدم خضوعه لقواعد ومبادئ معينة مهمة للغاية لتقييد الدولة العقابية.

لهذه الأسباب، لا يمكن تبرير حالات التجريم غير المباشر بغض النظر عن الهدف المعلن للتدابير الوقائية المدنية، وهذا لا يعنى أن تنفيذ التدابير الوقائية المدنية يؤدى دائمًا إلى تجريم غير مباشر لأنواع معينة من السلوك، بل المقصود هو أنه عندما يشكل تنفيذ تدبير وقائى مدنى شكلًا من أشكال التجريم غير المباشر، فلا يمكن تبرير القيود المفروضة على حرية الجانى على الرغم من الطبيعة المدنية/ الوقائية المفترضة للأداة المطروحة.

الفصل الثالث: **وضع تصور للتجريم**:

تناول هذا الجزء الافتراض المتعلق بإذا ما كان تنفيذ قاعدة معينة يشكل أحد أشكال التجريم الأمر الذى يتطلب فهمًا واضحًا لما يجب تجريمه بمعنى تصنيف القاعدة المعنية من قبل الهيئة التشريعية بكونها إما جنائية أو غير جنائية.

ومن هذا المنطلق، فإن تجريم نوع معين من السلوك يعنى وصفه بأنه خطأ جنائى وهذا ما يسمى بالتجريم المباشر، ولكن إذا كان هذا الأساس المنطقى يبدو معقولًا من الناحية النظرية إلا أنه لا يأخذ فى الاعتبار إمكانية التجريم غير المباشر فلا يعترف بأن تنفيذ بعض التدخلات التى يُفترض أنها غير عقابية، مثل ما يترتب على نظام السلوك المعادى للمجتمع (ASBO) يمكن أن يؤدى إلى فرض عقوبات تشكل أحد أشكال العقوبة الجنائية.

ويُعد عدم القيام بذلك أمرًا مهمًا لأن التجريم كما تم عرضه فى الفصل السابق من هذا الكتاب هو أكثر وسائل التنظيم الاجتماعى قسرًا، ولهذا السبب يتم توفير حماية إضافية لأولئك الذين قد يواجهون احتمالية تطبيق العقوبة الجنائية عليهم، الأمر الذى يترتب عليه اعتبار التجريم غير المباشر إشكالية أخلاقية لأنه يلتف على العديد من تدابير الحماية الإجرائية المقررة لوقاية الأفراد من احتمال اعتبارهم جناة. الأمر الذى دعا إلى تقديم صياغة اختبار واحد قابل للتطبيق يمكن من خلاله تحديد حالات التجريم غير المباشر وإن كان ذلك يتطلب التطرق إلى الطريقة التى تم بها تصور التجريم فى الخطاب الأكاديمى، وكيف تعاملت المحاكم مع الإجراءات التى يمكن أن تكون عرضة للتجريم غير المباشر ومن أهمها مناهضة التخريب التى صاغتها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (ECtHR) فى قضية إنجل ضد هولندا وفحصت ما إذا كان يمكن استخدام ذلك لتحديد ما إذا كان الأمر الردعى المتعلق بالجزء الأول من قانون السلوك المعادى للمجتمع والجريمة والشرطة ٢٠١٤ وكان يعمل كإجراء جنائى بحكم الواقع. وعلى الرغم من أن الطريقة التى تم بها تصور التجريم فى الخطاب الأكاديمى والمحاكم وفرت نقطة انطلاق جيدة، إلا أن هناك حاجة إلى تعريف أكثر مرونة للتجريم والذى سييسر النظر إلى ما وراء التسمية التى يضعها التشريع من خلال مراجعة الطبيعة الحقيقية للإجراء المطروح.

وينتقل الفصل بعد ذلك من خلال صياغة تعريف عملى للتجريم يمكن أن يساعد فى تحديد حالات التجريم غير المباشر والذى لا يشكل التعريف العملى الوارد فى الفصل خروجًا تامًا عن حسابات التجريم، بل إنها تستخدم هذه الحسابات وتسعى للتغلب على بعض المخاوف والمشاكل التى تواجهها.

ويختتم الفصل بتقديم تقييم للتعريف العملى للتجريم الذى تمت صياغته من خلال التدقيق فى حدوده ومزاياه الرئيسة ولكن دون أدنى تعرض إلى فحص الأساس الذى يمكنه تبرير استخدام الأمر الردعى أو غيره من التدابير الوقائية المدنية فتم استبعاد ذلك من نطاق الدراسة، بل انصب الهدف الرئيس على دراسة ما إذا كان تنفيذ الأمر الردعى قد أدى إلى التجريم غير المباشر لأنواع معينة من السلوك المعادى للمجتمع، الأمر الذى يحتاج أولًا إلى تأمل سؤال محورى فى نظرية القانون الجنائى حول ما الذى يجب، وهو ما أجاب عنه هذا الفصل.

الفصل الرابع: **تحليل نظرى للأمر الردعى**:

يوضح هذا الفصل أن الدافع لصياغة تعريف عملى للتجريم فى الفصل الثالث انبثق من التحديات التى طرحتها كيفية تصور التجريم فى الخطاب الأكاديمى ومن خلال عقيدة مناهضة التخريب على وجه الخصوص.

وإحدى المعضلات الرئيسة التى أثيرت بشأن روايات التجريم الموجودة مسبقًا هى عدم قدرتها على النظر بشكل فعال إلى ما وراء التصنيف الرسمى للقواعد غير الجنائية وفحص ما إذا كانت تعمل كتدابير جنائية بحكم الواقع العملى بقدر ما يتعلق الأمر بمفهوم فينبرغ وهوساك للتجريم، فإن السبب الرئيس لذلك هو حقيقة أن هذه الروايات تهدف إلى توضيح التمييز المعيارى بين العقوبة الجنائية والعقوبات المفروضة من خلال آليات التنظيم الاجتماعى الأخرى، وواقع الأمر أن هذه الحسابات المعيارية لم تكن تهدف إلى مساعدة المحاكم على تحديد حالات التجريم غير المباشر.

أما بالنسبة لعقيدة مناهضة التخريب فقد أثيرت مخاوف بشأن تركيزها على المقاصد الأصلية للهيئة التشريعية فيما يتعلق بالصك القانونى الخاضع للتدقيق ومعدل الشدة العالية التى يجب أن تفى بها العقوبة المفروضة حتى يُنظر إليه على أنه إجراء عقابى. كما يتغلب التعريف العملى للتجريم الوارد فى الفصل الثالث على المعضلات المذكورة أعلاه من خلال اعتماد نهج أكثر مرونة فلكى ترقى العقوبة المفروضة إلى عقوبة جنائية يجب أن تتدخل فى حرية الجانى، ويجب أن تنقل علنا وبشكل هادف لوم الدولة على الفعل المرتكب. وبالنظر إلى ما وراء التسمية الرسمية المرفقة بالجزء الأول من الأمر القضائى للسلوك المعادى للمجتمع والجريمة والشرطة لعام ٢٠١٤ والتحقيق فيما إذا كان تنفيذه قد أدى إلى تجريم غير مباشر لأنواع معينة من السلوك المعادى للمجتمع (ASB).

يبدأ الفصل الرابع بفحص القانون الحالى بشأن السلوك المعادى للمجتمع وأهم التعديلات التى أدخلها قانون ٢٠١٤ مما يوفر فهمًا أكثر تعمقًا للقانون المتعلق بالسلوك المعادى للمجتمع مع وضع الأسس للتحليل النظرى للأمر الردعى.

كما تعرض هذا الفصل إلى إجراء التحول إلى إجراء قضائى مدنى بحت لمواجهة السلوك المعادى للمجتمع وما إذا كان هذا يقوض أى احتمال للتجريم غير المباشر. وكما سنرى لاحقًا، وعلى الرغم من أن التحول إلى أمر قضائى مدنى بحت يبدو أنه يخفف العديد من

المخاوف التى أثيرت بشأن الأوامر الردعية للسلوكيات المعادية للمجتمع، فإن الانتقادات التى أثيرت حول الطرف الأول من الأمر وما إذا كانت القيود المفروضة خلال هذه المرحلة الأولية من العملية يمكن أن تشكل أحد أشكال العقوبة فى ذاته لا يزال إلى حد كبير دون معالجة.

وينتقل الفصل الرابع بعد ذلك إلى التحقيق فيما إذا كان الأمر الردعى (كما يظهر فى النظام الأساسى للمملكة المتحدة) يمكن تنفيذه بطريقة تلبى كلا الشرطين الأساسيين للتعريف العملى للتجريم الذى تمت صياغته فى الفصل الثالث. وعلى الرغم من استنتاج أنه يمكن تنفيذ الأمر الردعى بطريقة تلبى كلا الشرطين الأساسيين للتعريف العملى للتجريم، إلا أنه من الضرورى مراعاة الدرجة الكبيرة من التقدير الممنوح لوكلاء التنفيذ المحليين والمحاكم فيما يتعلق بتنفيذه. وتكمن أهمية ذلك فى حقيقة أن تنفيذ الأوامر الردعية يمكن أن يختلف اختلافًا كبيرًا عبر إنجلترا وويلز، وبالتالى، حتى إذا كان هناك دليل يشير إلى أنه فى بعض الحالات على الأقل، تم استخدام الطرف الأول للأمر الردعى كإجراء جنائى بحكم الأمر الواقع، فإن هذا لا يعكس بالضرورة كيفية استخدام هذا الصك فى أماكن ومناطق أخرى من البلاد.

الفصل الخامس: **التحليل النوعى لتعديلات ٢٠١٤**:

وكان الدافع وراء هذا الكتاب هو انتشار الإجراءات الوقائية المدنية خلال العقدين الماضيين فى العديد من الولايات القضائية الغربية. على الرغم من أن الهدف المعلن لهذه التدابير هو منع أنواع معينة من الإجرام، إلا أنها تقع رسميًا خارج نطاق القانون الجنائى. تكمن أهمية ذلك فى حقيقة أن أولئك الذين خضعوا لهذه التدابير، مثل الأمر الردعى الوارد فى الجزء رقم ١ من قانون مكافحة السلوك الاجتماعى والجريمة والشرطة لعام ٢٠١٤ وتدابير منع الإرهاب والتحقيق (TPIMs)، يقعون فى ثغرة قانونية مع حقوق أقل وحماية أقل من تلك التى تمت مقاضاتها لارتكاب جريمة جنائية.

إن انتشار التدابير الوقائية المدنية أمر مهم، لأن هذه الصكوك، كما رأينا سابقًا، تسمح بفرض قيود صارمة على حرية أولئك الذين تُستخدم ضدهم، ويمكن أن تكون هذه القيود شديدة لدرجة أنها يمكن أن ترقى إلى شكل من أشكال العقوبة الجنائية فى ذاتها مما يؤدى إلى تجريم غير مباشر للسلوك المنظم.

ومن أجل مزيد من التحقيق فى ظاهرة التجريم غير المباشر، تم التركيز على عواقب النظام السلوكى المعادى للمجتمع (ASBO) فتم التركيز على الأمر القضائى نظرًا لاتساع

نطاقه حيث يغطي التعريف القانونى الواسع والغامض للسلوك المعادى للمجتمع (ASB) نطاقًا واسعًا من السلوك من نزاعات الجيران اليومية إلى الأشكال الخطيرة من الإجرام وذلك من أجل مزيد من التحقيق فى ظاهرة التجريم غير المباشر كما تم عرض كيفية مكافحة العواقب الناجمة عن ترتيب السلوك الاجتماعى (ASBO) ليس فقط لتحديد أنواع السلوك التى يمكن اعتبارها معادية للمجتمع، ولكن أيضًا لتحديد طبيعة وشدة المتطلبات التى يمكن فرضها على أولئك الذين صدر ضدهم أمر ردعى، ما يعنيه هذا هو أن تنفيذ الأمر الردعى يمكن أن يختلف اختلافًا كبيرًا من منطقة إلى أخرى اعتمادًا على الطريقة التى تقرر بها المحاكم ووكلاء التنفيذ المحليون ممارسة سلطتهم التقديرية، فعلى سبيل المثال، ما يمكن اعتباره سلوكًا معاديًا للمجتمع فى جزء من البلاد يمكن أن يمر دون أن يلاحظه أحد فى جزء آخر، وتزداد أهمية ذلك من خلال الطبيعة العقابية المحتملة للأمر الردعى. من ناحية أخرى كان من دواعى القلق بشكل خاص التعديلات على القانون عام ٢٠١٤ وإلغاء واستبدال القواعد المتعلقة بالسلوك المعادى للمجتمع بما يبدو أنه أمر قضائى مدنى بحت.

وعلى الرغم من أن هذا يبدو للوهلة الأولى تطورًا إيجابيًا، إلا أنه يجب التعامل مع هذا الانتقال بحذر لأنه قد يؤدى إلى قدر أقل من الاهتمام والتدقيق الخارجى مما يسمح للأمر الردعى بالعمل فى الظل كقاعدة جنائية بحكم الواقع العملى للأمور.

ولقد كان الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو فحص ما إذا كان الأمر الردعى يعمل بالفعل كإجراء جنائى بحكم الأمر الواقع أدى إلى تجريم غير مباشر لأنواع معينة من السلوكيات المعادية للمجتمع. ولهذه الغاية، تم صياغة تعريف عملى للتجريم من شأنه أن يفسر ما وراء الطبيعة الرسمية المرتبطة بالأمر الردعى، علاوة على أنه تم التحقيق بشكل تجريبى فيما إذا كان تنفيذ الأمر الردعى قد أدى إلى تجريم غير مباشر لأنواع معينة من السلوكيات المعادية للمجتمع.

ولقد بدأ الفصل الخامس بتقديم لمحة عامة عن الدراسة التجريبية التى أجريت لأغراض هذه الدراسة مع التركيز بشكل خاص على حدودها والمساهمة التى تقدمها فى الأدبيات الأكاديمية الموجودة حول التجريم والسلوك المعادى للمجتمع، ثم شرع فى تقديم المجموعة الأولى من نتائج الدراسة التجريبية فيما يتعلق بتنفيذ الأمر الردعى. والنتائج المعروضة فى هذا الفصل تتعلق بعاملين رئيسين الأول يتعلق بكيفية تصور وكلاء إنفاذ القانون المحليين للسلوك

المعادى للمجتمع على المستوى المحلى وذلك لفحص أنواع السلوك التى يتم تجريمها من خلال هذه العملية، وكان هناك دليل يشير إلى أن قرارات وكلاء التنفيذ المحليين لتصنيف سلوك شخص ما على أنه سلوك غير اجتماعى كانت مبنية على عدد من العوامل، مثل التوافر المحدود للموارد، والتى تميل إلى تضييق نطاق القانون. أما العامل الثانى فركز على تعديلات ٢٠١٤ وما إذا كان لها أى تأثير على الإدارة اليومية للأمر الردعى على وجه الخصوص وتعلقت البيانات التى تم جمعها بالتحول إلى أمر قضائى مدنى بحت وإدخال التزامات إيجابية.

الفصل السادس: **تنفيذ سياسات السلوك المعادى للمجتمع فى الممارسة تقييم تجريبى ASBO**:

عرض هذا الفصل لما تشير إليه البيانات التى نشرها مسح الجريمة فى إنجلترا وويلز إلى أن ٢٦ فى المائة من السكان البالغين قد عانوا أو شهدوا نوعًا من السلوك المعادى للمجتمع فى العام المنتهى فى سبتمبر ٢٠٢١ كما عرض النتائج المتبقية (مجموعتان) من نتائج الدراسة التجريبية التى أجريت مع الممارسين المحليين وضباط الشرطة فى الموقع أ و ب، وتتعلق المجموعة الأولى من النتائج بالإجراء الذى يتبعه وكلاء التنفيذ المحلى عند إخطارهم بحادث محتمل فإن مستوى الخطر الذى يشكله الجانى على الضحية المزعومة يعتبر محوريًا للإجراء المتبع فى كلا الموقعين وكيف يمكن إدارة هذا ومعالجته على أفضل وجه.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن "الخطر" كانت له آثار كبيرة ليس فقط من حيث الإجراء المتبع قبل التقدم بطلب للحصول على أمر قضائى، ولكن طوال العملية برمتها. علاوة على ذلك، من الواضح أن تنظيم هذا السلوك يتم بشكل أساسى فى الظل، حيث يحاول وكلاء التنفيذ المحليون استخدام مجموعة من التدخلات غير الرسمية قبل التقدم إلى المحكمة لإصدار أمر ردعى، وتركز المجموعة الثانية من البيانات على المتطلبات التى يسعى وكلاء الإنفاذ المحليون إلى فرضها على أولئك الذين يتم تقديم طلب ضدهم فى المحكمة لإصدار أمر قضائى على الرغم من أن العديد من المشاركين فى البحث أقروا بمدى تأثير هذه المتطلبات على حرية الجناة، فإن معظمهم يعتقد اعتقادًا راسخًا أنهم لن يسعوا إلا للحصول على تلك المتطلبات الضرورية والمتناسبة مع الخطر الذى يمثله.

وفى الجزء الأخير من هذا الفصل، تم فحص النتائج التى تم التوصل إليها فى ضوء التعريف العملى للتجريم الذى تمت صياغته لأغراض هذه الدراسة؛ بهدف فحص ما إذا كان تنفيذ الأمر الردعى قد أدى إلى تجريم غير مباشر لأنواع معينة من السلوكيات المعادية

للمجتمع. فعلى الرغم من أن تنفيذ الأمر الردعى نادرًا ما شكل أحد أشكال التجريم غير المباشر، وعلى الرغم من القيود المنهجية لهذه الدراسة؛ فمن الضرورى إجراء مزيد من التحليل للبيانات التى تم جمعها من أجل تحديد تلك العوامل التى ساهمت فى ذلك من خلال استخدام الآليات الحالية (أو حتى صياغة جديدة) التى يمكن من خلالها منع حالات التجريم غير المباشر (فى سياق قانون مكافحة الفساد) فى المستقبل.

الفصل السابع: الخلاصة

عرض الفصل السابع إلى أهم النتائج والاستخلاصات وانعكاساتها على التطبيق مما حقق الهدف الرئيس لهذا الكتاب وهو إشكالية الاعتماد المتزايد للدول الليبرالية على التدابير الوقائية المدنية من خلال تسليط الضوء على إمكانية وجودها تعمل كقواعد جنائية بحكم الأمر الواقع، وبالتالى تشكل أحد أشكال التجريم غير المباشر، بصرف النظر عن السماح بفرض عقوبة جنائية فى غياب الحماية الإجرائية والإثباتية المعززة الممنوحة لأولئك الذين يواجهون الملاحقة الجنائية، ويعد التجريم غير المباشر مشكلة أخلاقية لأنه:

١- يشكل تهديدًا للحرية والاستقلالية الفردية من خلال السماح بشبكة رقابة اجتماعية التى ستمتد إلى المجال الخاص.

٢- يقوض التمييز المعيارى بين القانون الجنائى والأشكال الاجتماعية الأخرى التنظيم الذى تستخدمه الدولة.

٣- لا تخضع لقواعد معينة والمبادئ التى تعتبر فى غاية الأهمية لتقييد الدولة العقابية.